

مسار التشغيل في الجزائر في الجزائر : الجهود والنتائج 1962 . 2012

د. سعدية قصاب*

مقدمة:

منذ خمسين سنة من الاستقلال والاقتصاد الجزائري في تطور مستمر، حيث تباينت مؤثراته باختلاف مراحلها وقسمت سياساته إلى مرحلتين مختلفتين، امتدت الأولى من 1965 . 1989 وهي المرحلة التي تميزت بالتخطيط المركزي أو الاقتصاد الميسر مركزيا. أما المرحلة الثانية وهي المرحلة التي توجهت فيها الجزائر إلى اقتصاد السوق والتي امتدت من سنة 1990 إلى يومنا هذا. تختلف السياسة الاقتصادية المنتهجة باختلاف الأسلوب المختار للتسيير وتختلف الأدوات والنتائج باختلاف الأهداف المتبناة في هذه السياسة.

شهدت الجزائر منذ سنة 1962 سياسات اقتصادية مختلفة نركز فيها على سياسات التشغيل وظاهرة البطالة التي تشكل النواة الإستراتيجية التنموية في المرحلتين، نظرا لأهمية موضوع التشغيل في الاقتصاد الجزائري.

تعتمد سياسات التشغيل على إجراءات وتدابير خاصة لتعديل سوق العمل ومعالجة الاختلال فيه سواء بتبني سياسات نشيطة تعش الطلب على العمل من المؤسسات الاقتصادية أو بتبني سياسات خاملة هدفها العلاج الاجتماعي أي امتصاص اليد العاملة البطالة التي لم تتمكن من الاندماج في سوق العمل.

* - أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

أولاً: سوق العمل إبان التخطيط المركزي : بعد الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر سوق عمل مختلفة ظهرت من خلال مؤشر البطالة الذي وصل إلى 33 % سنة 1966 وسنة بعدها تبنت الجزائر مرحلة التخطيط المركزي وبدأت بالمخطط الثلاثي التجريبي (1967 . 1969) كتجربة في ظل الجزائر المستقلة.

1. مميزات التشغيل غداة الاستقلال: في سنة 1962 غادر الجزائر ما يقارب 900 ألف فرنسي الجزائر تاركين وراءهم مناصب شغل شاغرة، في حين لم يكن للجزائر سوى 300 ألف إطار موظف وعامل مؤهل بالإضافة إلى معدل بطالة يقدر بـ 33 % إلى جانب مغادرة 222631 عامل الجزائر متجهين إلى فرنسا وذلك سنة 1963¹

قامت الهيئة المتخصصة بالهجرة بتسجيل 256 ألف عاطل عن العمل تمّ تشغيلهم بإتباع سياسة خاصة مراعاة لحالتهم الاجتماعية، فتمكّنت من تشغيل 17000 شخص ضمن مخلفات مخطط قسنطينة.

نظرا لحدثة استقلال الجزائر لم تتمكن من إرساء سياسة استثمارية لامتناس معدلات البطالة المرتفعة آنذاك، لكنها أعطت الأولوية لتقرير المصير لإعطاء معنى جديد للاستقلال السياسي وذلك باتخاذ قرارات صارمة تخص قطاع البنوك ليصبح ملكا للدولة الجزائرية المستقلة، على جانب تأميم الثروات الباطنية سنة 1966 ماعدا المحروقات مما رسم معالم التوجه الاقتصادي للجزائر.

2. سياسة التشغيل 1967 . 1979: انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي ففكرت في برنامج طويل المدى فبدأت بوضع خطة تمثلت في المخطط الثلاثي، ثم الرباعين الأول والثاني، ومن الأهداف الأساسية لهذه البرامج ما يلي:

- خلق مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة نهائيا بإتباع سياسة صناعية تلعب دورا في التشغيل يكون عند مستوى تحدي البطالة.

¹ Mustapha Boutefnouchet : les travailleurs en Algérie; ENAG. 1984 P 33

• الرفع من الإنتاج في كل القطاعات كالاهتمام بالقطاع الزراعي المحرك للشغل لامتناس اليد العاملة العاطلة لمجتمع متزايد من حيث عدد السكان.

من خلال هذه المرحلة شهدت سياسة التشغيل تطورا ملحوظا يظهر من خلال الأرقام المدونة في تقارير وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث قدر التشغيل الكلي في سنة 1966 ممثلا في اليد العاملة المشغلة الذي وصل 1720000 شخص تقريبا، وانتقل سنة 1978 إلى حوالي 2830000 عامل أي تم خلق 1110000 منصب خلال 12 سنة أي كانت الزيادة بنسبة 64.5% خلال المخططات الثلاثة.

ساهمت مختلف القطاعات الاقتصادية في امتناس البطالة خلال هذه المرحلة كالقطاع الزراعي الصناعي، المحروقات، الخدمات، وقطاع الإدارة والأرقام الآتية توضح ذلك.

جدول رقم 1 تطور الشغل بين 1967. 1978 بالآلاف

السنة	1967	1969	1973	1977	1978
مناصب الشغل	1748	1893	2182	2650	2830

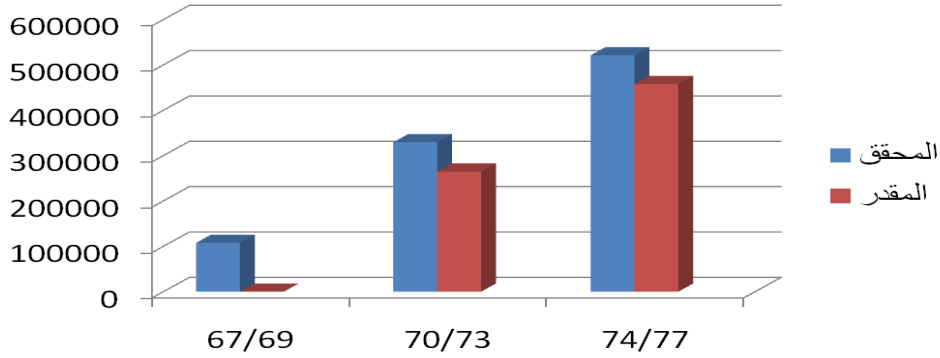
المصدر: تقرير المخططات التنموية (1967. 1978) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

ساهم قطاع الإدارة في هذه المرحلة مساهمة معتبرة في امتناس البطالة فكانت نسبة مساهمته تقدر بـ 64% من العمال خارج الصحة والتعليم في حين ساهمت كل القطاعات الأخرى بنسب مختلفة حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 50% سنة 1966 إلى 30% سنة 1977، أما الفروع التي ساهمت مساهمة فعالة في امتناس البطالة وخلق مناصب شغل جديدة هي الصناعة، قطاع البناء والإشغال العمومية، وقطاع الإدارة الذي شكل $\frac{3}{4}$ المناصب الكلية. وعليه فإن سياسة التشغيل في هذه المرحلة كانت مرتبطة كليا بالاستثمارات المخصصة ضمن مختلف المخططات التنموية حيث كانت الأهداف التشغيلية طموحة وأحيانا كان المحقق أكبر من المقدر ويظهر ذلك من خلال المعطيات التالية :

جدول رقم (02) تطور الشغل المحقق والمقدر

المخطط	1969/1967	1973/1970	1977/1974
المحقق	107.750	329700	521330
المقدر	---	265000	458.000

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : تقدير المخططات التنموية



والنتيجة المستخلصة من هذا الجدول هو تحقيق الأهداف المتتظرة من البرامج فيما يخص التشغيل فنلاحظ أن المحقق كان أكبر من المقدر وذلك من مخطط لآخر.

- عند دراسة سوق العمل في هذه المرحلة نجد أنها تتميز بنوع من الاختلال رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في هذه المرحلة ورغم الاستثمارات الموجهة لهذه المخططات حيث كان الاختلاف بين المعروض والمطلوب من مناصب التشغيل والأرقام المسجلة في الجدول الآتي توضح هذه الوضعية.

دول رقم (03) تطور سوق العمل بين 1970-1978

السنة	1970	1972	1974	1976	1977	1978
طلب الشغل	236216	216969	164974	130334	114455	103822
عرض الشغل	80170	69236	68826	874420	92310	79902
التوظيف	74556	62080	52672	707228	67900	62359

المصدر: مجلة أحداث اقتصادية؛ ديسمبر 1978: ص 26

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن طلبات الشغل من طرف الفئة النشيطة كانت أكبر بكثير من عروض الشغل في هذه المرحلة حيث يمثل الفارق بين العرض والطلب العجز الذي تعاني منه سوق العمل فيما يخص بالتشغيل أما عن التوظيف هو الآخر أقل من مناصب الشغل المقترحة والأسباب تعود إلى انفصال سياسة التشغيل عن التكوين خاصة في هذه المرحلة أي عدم توافق التوظيف للتكوين بمختلف أنواعه.

3- سياسة التشغيل في الفترة 1980-1989 : تمثل هذه العشرية الحقبة الثانية من التخطيط المركزي حيث شهدت الحقبة الأولى نتائج حسنة استحسنتها الشعب الجزائري بعد الحقبة الاستعمارية منها شجع صناع القرار على مواصلة الجهود في نفس النهج باعتماد خطط تنموية تصل إلى خمس سنوات للخطة الواحدة مما استدعى رسم إستراتيجية تنموية في أفق 1989 حيث قسمت المرحلة الأولى الممتدة من (1980-1984) والخطة الثانية الممتدة بين (1985-1989).

حيث حددت الأهداف العامة في هذه المرحلة إلى نقاط عديدة أهمها :

- ✓ التحسين في هيكلية الاقتصاد ككل.
- ✓ تطوير مستوى إنتاجية العمل.
- ✓ مواصلة خلق مناصب عمل جديدة لتلبية الطلب الإضافي للعمل.

رغم الأهداف المسطرة في الخطة فان سوق العمل لم تشهد التطور المنتظر لامتنعاص معدل البطالة في هذه المرحلة حيث أن خلق مناصب الشغل شهد تطورا متناقضا يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (04) تطور الشغل الإجمالي (1978-1987)

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
مناصب الشغل	2859	3022	3185	3284	3425	3577	3715	3840	3914	3978
التطور	-	163	136	126	141	152	138	125	74	64

Source: revue statistiques, ONS N° 15 juin 1987

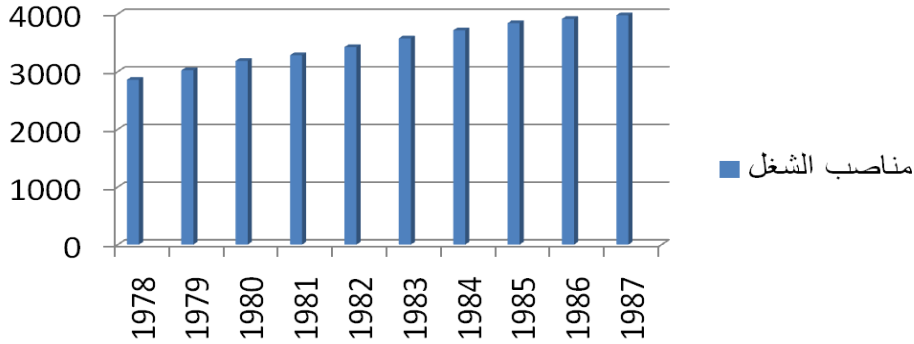
إن الأرقام المدونة في الجدول تعبر تماما عن الوضعية التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينات حيث مؤشرات عديدة ذات العلاقة المباشرة بسوق العمل عرفت تطورا واضحا كارتفاع مؤشر النشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدل الزيادة في السكان، تدهور في أسطر المحروقات في سنة 1986، مما أثر مباشرة على توازن سوق العمل.

عرفت هذه المرحلة اتجاهين مختلفين حسب المخططين الأول الذي شهد تحسنا في مؤشرات خاصة البطالة والتشغيل، هذين المؤشرين المتعاكسين في الاتجاه بسبب الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في ظل إستراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في هذه الفترة، لكن سرعان ما تغير الاتجاه في المخطط الخماسي الأول (1985-1989) بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وكذلك سوق العمل التي تعتمد في توازنها على الاستثمارات المنتجة حيث تراجع الاستثمارات في هذه المرحلة بسبب تراجع إيرادات الجزائر ابتداء من سنة 1986 من العملة الصعبة

جدول رقم (05): تطور طلبات الشغل والعروض عليها خلال 1980-1988

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
طلب العمل	76667	98102	113246	157627	150606	138511	109151	64000	62000
عرض العمل	105.100	130632	150756	167741	183245	182827	163116	185000	200.000

المصدر : مجلة أحداث اقتصادية مايو 1988، ص 27



للتأكيد على الوضعية الخائفة التي تعيشها سوق العمل في فترة المخطط الخماسي الثاني نلاحظ أن عروض العمل من طرف القوى العاملة في استمرار مرتفع بسبب الزيادة السكانية من جهة الذي أدى إلى ارتفاع الزيادة في عرض العمل للذين وصلوا سن العمل خاصة العارضين لقوم عملهم لأول مرة حيث انتقل عرض العمل من 10.5000 سنة 1980 مع بداية المخطط الأول ليصل إلى 183245 عرض (طلب شغل) سنة 1984 (نهاية المخطط الأول)، لكن بالمقابل نجد خلق مناصب الشغل شهد هو الآخر تطور ملحوظا فانتقل من 76677 منصب سنة 1980 إلى 150606 سنة 1984 وهو ما أدى إلى تخفيض معدل البطالة إلى 16% سنة 1983 فهذا التحسن يرجع إلى الاستثمارات الكبرى التي شهدتها الجزء الأول من المرحلة التخطيطية الثانية، أما المخطط الخماسي الثاني فان وضعية عرض العمل لم تتغير فان العارضين لقوة عملهم استمرت على نفس الوتيرة فانتقلت من 182827 سنة 1985 إلى 200.000 سنة 1988 لكن من ناحية خلق مناصب التشغيل لنفس الفترة فإن التناقض الفترة فإن التناقض شهد وتيرة متسارعة فانتقل من 138511 سنة 1985 إلى 62000 منصب فقط سنة 1988.

شهدت سنة 1989 برنامجا خاصا ذو أهمية كبيرة جاء لخدمة مصلحة الشباب بسبب الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في سنة 1988 (تشغيل الشباب) إلا أن برنامج هذه السنة يندرج ضمن المخطط الجماعي الثاني لكنه ذو خصوصية باعتباره يضع حجر الأساس لمرحلة ثانية تختلف على المرحلة الأولى (التخطيطية).

إجراءات برنامج تشغيل الشباب سنة 1989 :

- إنعاش الاقتصاد الوطني باستغلال الطاقة الإنتاجية.
- الاهتمام بالاستثمارات المنتجة لصالح الشباب العاطل.
- إتباع سياسة فعالة في القروض تسمح بتحرير المبادرات واستغلال الكفاءات.

وينقسم محتوى هذا الإجراء إلى :

- إنشاء والاهتمام بالنشاطات الحرفية لصالح الشباب.
- استحداث مناصب شغل جديدة مدفوعة الأجر.

جدول رقم (06) تدفقات التشغيل خلال سنة 1989

المجموع	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	
228218	61812	48242	50382	87782	الطلبات المسجلة
100.088	26222	24034	23879	25953	العروض المسجلة

Source: revue statistiques, ONS, N° 3 juin 1989 p 15.

حتى سنة 1989 لم تسلم من نفس التوجه السابق للفترة 1980-1988 حيث شهدت الزيادة في عروض الطلب على التشغيل فانتقل من 87782 طلب في الفصل الأول من السنة إلى 61812 في الفصل الأخير من نفس السنة في حين قدر العدد الإجمالي للطلب على التشغيل 228218 طلب لكن العرض المسجل من طرف المؤسسات الاقتصادية هو 100.088 عرض شغل (منصب عمل) أي أقل من 50% من المطلوب.

أما نسبة الشباب الذين تتراوح سنهم بين 16-24 سنة فان عددهم يدور حول 25000 شاب أي سجلت المصالح الإحصائية 39754 شاب في الفصل الأول من سنة 1989 ليصل إلى 24437 شاب في الفصل الثاني ثم 34596 شاب في الفصل الثالث أي أن الشباب تعد نسبتهم معتبرة مقارنة بالعدد الإجمالي وهو السبب الذي جعل السلطات العمومية والجهة الوصية تهتم بهذه الشريحة الهامة من المجتمع مما يشكل ظاهرة اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثانيا: سوق العمل في مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق: الجزائر كسائر الدول النامية التي تسعى إلى الانتقال لاقتصاد السوق مما أدى إلى تبني مجموعة من الإصلاحات انطلاقا من سنة 1990.

سياسات كثيرة اعتمدت في إطار الإصلاحات الاقتصادية انعكست إيجابا وسلبا على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كبرنامج التعديل الهيكلي الذي ترك أثارا اجتماعية قاسية على العمل والعمال بسبب سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال مرحلة التسعينات والعشرية الأولى من الألفية الثالثة.

شهدت سوق العمل في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية تحولات كبيرة بسبب سياسة التشغيل الناتجة عن التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري والتي تميزت بخصائص ومميزات لم تشهدها في مرحلة الاقتصاد المسير مركزيا.

1. مميزات وخصائص سوق العمل : رغم التغيرات التي طرأت على سوق العمل في الجزائر في هذه الفترة إلا أن السوق مازالت تتصف بالجمود وعدم المرونة للتحويلات الدولية. التي يشهدها عالم الشغل، لكن ذلك لا ينفي وجود تغيرات وتحولات في السوق تظهر من خلال تطور مؤشرات (هذه السوق).

- مؤشر البطالة : يعتبر مؤشر البطالة من المقاييس الكمية الدالة على تطور سوق العمل في الجزائر، حيث شهدت ظاهرة البطالة في هذه المرحلة تذبذبات عنيفة أين وصل معدلها إلى 29.7 % مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) وكانت نتيجة منطقية للإصلاح الاقتصادي الذي يستلزم التأقلم مع قواعد اقتصاد السوق بتبني نظام الخوصصة للمؤسسات التابعة للقطاع العمومي الذي كان يأخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار مما أدى إلى التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية.

بقيت هذه الوضعية فترة ليست بالقصيرة في العشرية الأولى من الألفية الحالية لكن بوتيرة متناقضة بسبب سياسة التكفل بالفئات البطالة في ظل إستراتيجية ترقية الشغل ومحاربة البطالة.

استنادا إلى الأرقام الإحصائية فإن الجهود المبذولة من الناحية الكمية كانت معتبرة حيث انتقل مؤشر البطالة من 30% سنة 1999 إلى 10% سنة 2012 وذلك بسبب سياسة الإنفاق العمومي وتدخل الدولة مباشرة في تعديل سوق العمل بسبب الاحتلال الواضح في مركباته الظاهر من خلال هذا المؤشر ومراعاة للاستقرار الاجتماعي الذي من شأنه أن يختل بسبب ظاهرة بطالة الشباب.

جدول (01) : تطور مؤشر البطالة في الجزائر.

2012	2011	2008	2005	2000	1995	1992	1990
9.8	10	11.3	15.5	29.5	28.1	23.8	19.7

Source: ONS+ ANEM

- مؤشر بطالة الجامعيين : بعدما كان الشباب الجامعي له الأولوية في الحصول على منصب عمل قار بأجر عادل وحماية اجتماعية مضمونة أصبح في ظل سياسة التشغيل المعتمدة في هذه المرحلة يعيش قيود عديدة تظهر في تطور هذا المؤشر عند الشباب المتخرج من الجامعات والذي لا يمكنه الحصول على منصب عمل يناسب مؤهلاته وهو ما يؤكد على اختلال هذه السوق في هذه المرحلة حيث تشهد التطور العكسي لمعدل البطالة عند الشباب الجامعي حيث انتقلت من 03% سنة 1999 لتصل إلى 21% سنة 2011 ثم تتراجع إلى 16% سنة 2012¹

¹ سعدية قصاب : إدماج الجامعيين في الجزائر: تحدي صعب لسياسة التشغيل مداخله ضمن فعاليات الندوة العلمية الأولى المشتركة بين جامعة تبسة (الجزائر) وجامعة قفصة (تونس) حول الإدماج المهني لحملة الشهادات الجامعية يومي 10 و11 أكتوبر 2012.

جدول رقم (02) تطور مؤشر البطالة عند الجامعيين :

السنة	1990	1992	1995	2000	2005	2008	2010	2012
%	3.57	3.87	4.4	6.2	12	19.8	21.4	16.7

Source: ONS+ ANEM

إن ارتفاع معدل البطالة عند الجامعيين بهذا الشكل يشكل خطرا كبيرا على استقرار السوق مما يفسر إن الشهادة الجامعية لم تعد تحمي صاحبها من شبح البطالة رغم التكوين الذي يحصل عليه في مؤسسات التعليم الجامعية في مختلف التخصصات.

لكن تحاليل أخرى محتملة تعود ربما إلى نوعية المناصب المعروضة من طرف المؤسسات الاقتصادية والتي لا تتماشى ونوعية التخصص والذي يدخل ضمن فكرة عدم تطابق التكوين للتشغيل والذي يشكل أحد المواضيع الشائكة في عالم الشغل فبالنسبة للجزائر¹ المعطيات الإحصائية توضح أن كل التخصصات في مختلف العلوم أصحابها يعيشون بطالة ففي سنة 2010 فإن التخصصات التقنية أصحابها يعانون من البطالة مثلهم مثل التخصصات في العلوم الاجتماعية لكن بنسب متفاوتة هل تعود هذه الوضعية بالنسبة للجامعيين المتخرجين إلى نوعية التكوين مثلا، أم الأمر متعلق بالجهاز الإنتاجي في حد ذاته الذي لم يتمكن من استيعاب اليد العاملة البطالة المعروضة في السوق. .. ؟

¹ Ferroukhi Djamel, Belmahdi Tarek et Kellou Mehdi : entreprise – marché du travail – formation, colloque national sur les politiques d'emploi en Algérie. Université d'Alger 2008.

جدول رقم (03) : معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2010 %

التخصص	علوم اجتماعية وحقوق	آدب وفنون	علوم*	هندسة	صحة وحماية اجتماعية	أخرى	المجموع
المعدل	28.7	27.3	18.5	14.8	3.8	13.4	21.4

Source: www.ons.dz

*علوم الحياة، علوم الفيزياء، رياضيات، إحصاء، إعلام ألي.

من خلال معطيات الجدول السابق يتضح أن سياسة التشغيل في الجزائر اعتمدت على الناحية الكمية في خلق الشغل من ناحية العرض، أما سياسة التكوين لم تشهد التطابق الفعلي مع هذه المناصب لأن معدلات البطالة عند الجامعيين مست كل التخصصات التقنية والاجتماعية، وبنسب متفاوتة.

لقد اعتمدت سياسة التوجيه في الجزائر المقاربة الكمية في التكوين دون مراعاة خصوصيات سوق العمل لإحداث التوازن خاصة بالنسبة للمتخرجين الجامعيين وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة لديهم وبوتيرة مخيفة لمدة عشرين كاملتين.

عند تحليل مركبة اليد العاملة خلال الفترة الانتقالية نجدها تتميز بنوع من التحولات الخاصة بتغير سلوك البطالين عموما في الحصول على منصب عمل مهما كانت طبيعته والذي يتعلق بالتنازلات التي يقدمها الشباب البطال مقابل الحصول على منصب عمل حتى وإن كان لا يتماشى وظروفه.

جدول رقم 4 : تنازلات اليد العاملة في الحصول على العمل %

ظروف العمل	2008	2009	2010
شغل أقل من المؤهل العلمي	87.2 %	74.3 %	79.5 %
عمل بعيد عن المسكن	84.8 %	73.3 %	79.4 %
عمل في ولاية أخرى	74.3 %	62.5 %	59.0 %
عمل في أي قطاع اقتصادي	90.4 %	76.7 %	86.6 %

Source: www.ons.dz

- التوجه نحو العمل المؤقت : فرضت التحولات الدولية إصلاحات عديدة على السوق العالمي للشغل بتزكية من المنظمة الدولية للعمل لمراجعة مختلف السياسات المعتمدة في عالم الشغل بما يتماشى وهذه التحولات وفقا لمعايير العمل الدولية المصادق عليها من مختلف الدول الأعضاء.

نظرا للمرونة الشديدة لسوق العمل الدولي خاصة في الاقتصاديات المتقدمة (أمريكا، اليابان إنجلترا) فإن مناصب الشغل المستحدثة في ظل سياسات التشغيل ذات طبيعة مؤقتة حيث تصل نسبة الشغل المؤقت إلى (75%) من مجموع مناصب الشغل، والجزائر على غرار هذه الاقتصاديات هي الأخرى شهدت هذه الظاهرة لكن ليس بالمقاييس التي تعيشها الدول الغربية، لأن سوق العمل في الجزائر يبقى دائما جامدا مقارنة بهذه الاقتصاديات لأن المرونة بالتعريف النظري، هي مدى استجابة أسواق العمل للتحولات والتأثيرات الناتجة عن العولمة الاقتصادية بمختلف أشكالها، حيث يبقى قانون العمل الجزائري لم يتكيف بعد مع المرونة المتعلقة بالأجور، بوقت العمل وبالتوظيف.

انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات عن طبيعة مناصب الشغل المنشأة في ظل سياسة التشغيل فإن ابتداء من سنة 1990 فإن الجزائر توجهت نحو العمل المؤقت، من ناحية التأجير، طبيعة العمق القانوني، ومدة التشغيل (التوقيت) والجدول الآتي يبين هذا التطور خلال الزمن منذ تبني إصلاحات اقتصاد السوق :

طبيعة مناصب الشغل في الجزائر %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
عمل دائم	32.7	33.8	35	33.1	33.4
عمل مؤقت	67.3	66.8	65	66.8	66.6

Source: www.ons.dz

إن تطور العمل المؤقت في الجزائر بدأ يأخذ مدى معتبرا فالتوجه إلى الشغل المؤقت يرسم دالة متزايدة في الزمن حيث تشكل نسبة في سنة 2010 حوالي 70 % من المناصب المنشأة، لكن طبيعة هذه الأخيرة لا ترقى إلى العمل اللائق مما يضغط على العمال خاصة من ناحية الحماية الاجتماعية ومن ناحية التأجير.¹

يدخل العمل المؤقت في الجزائر ضمن الشغل غير الرسمي بمختلف أشكاله (جزئي أو تام) وهو النوع من الأنشطة الذي يدخل ضمن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المؤسسات المصغرة ذات الطابع العائلي التي تشكل أكثر من 95 % من نسيج المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حسب معطيات الإحصاء الاقتصادي لسنة 2011.

جدول رقم 4 : تطور الشغل غير الرسمي بين 1992 . 2010 . بالآلاف

2010	2005	2001	1999	1997	1992	نوع التشغيل
3921	2752	1648	911	1131	688	التشغيل غير الرسمي
8600	6664	4917	6073	5815	4974	إجمالي التشغيل
45.6	41.3	33.5	15	19.4	13.8	(%)

المصدر: الوزارة المنتدبة للتخطيط + الديوان الوطني للإحصائيات.

أخذ انتشار التشغيل غير الرسمي في الجزائر بعدا كبيرا خاصة من ناحية الحماية الاجتماعية التي تعبر عن حرمان العامل من حقوقه في الصحة، العمل في ظروف مناسبة ومكافأة أجريه عادلة.

¹ Femise (2005), Institut de la Méditerranée : profil pays du femise : Algérie.

2- إصلاح سوق العمل : إستراتيجية ترقية الشغل ومكافحة البطالة 2008: تتركز سياسات التشغيل المتبناة من طرف السلطات الوصية على الإستراتيجية الجديدة للحكومة والتي تعتمد على مقومات الاقتصاد في هذه المرحلة والمتمثلة في النقاط التالية :

- 0 إرادة سياسة كبيرة لمعالجة البطالة مؤازرة الشباب المهمش.
- 0 ظروف اقتصادية وسياسية مستقرة تهيئ المناخ المناسب للعمل.
- 0 معدلات نمو خارج قطاع المحروقات مشجعة.
- 0 احتياطات نقدية معتبرة.
- 0 معدل تضخم مقبول.
- 0 استثمارات عمومية وخاصة طموحة.

في ظل هذه الإمكانيات التي يزخر بها الجزائر نجد بالمقابل قيود كثيرة تقف عائقا أمام الحكومة في تعديل سوق العمل لذا شخصت هذه المشاكل وحصرتها في النقاط التالية:

- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف في التكوين المهني.
- ✓ غياب التنسيق بين التكوين والتشغيل.
- ✓ ضعف الوساطة في سوق العمل.
- ✓ غياب شبكة لجمع المعلومات على سوق العمل.
- ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والمالية المعيقة للاستثمار.
- ✓ صعوبة تكييف المؤسسات الاقتصادية للتطورات الدولية.
- ✓ مشاكل التمويل خاصة بالنسبة للمقاولين الصغار.
- ✓ انتشار النشاط التجاري بالنسبة للاستثمار المنتج المحرك للتنقل الدائم
- ✓ انتشار ثقافة التوجه إلى نظام التأجير.
- ✓ التركيز على العلاج الاجتماعي للبطالة.

✓ ضعف حركية العمل بين المناطق مما يؤدي إلى عدم تلبية بعض المناصب المقترحة (كالجنوب الكبير والهضاب العليا).¹

2-1- أهداف الإستراتيجية :

- مواجهة البطالة بمقاربة اقتصادية.
- تطوير وتأهيل اليد العاملة الوطنية خاصة في المهن ذات العجز.
- تكييف التكوين بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل
- ترقية ثقافة التقاؤل
- ترقية وتحسين خدمة التوسط.
- دعم الاستثمار المحرك للتشغيل.
- عصرنه آليات المتابعة، المرافقة والتقييم.

2-2- مخطط التنفيذ :

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- التحفيز الضريبي لصالح المؤسسات لتشجيع الاستثمار بهدف خلق الشغل.
- عصرنه تسيير سوق العمل (تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل)
- إنشاء هيئات للتنسيق ما بين القطاعات.²
- لجنة وطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة مكونة من وزراء القطاعات المعنية.

¹ Stratégie de promotion de l'emploi et de lutte contre le chômage dossier de presse Mars 2008.

² مسعودي بلقاسم، إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 2011.

- لجنة ما بين القطاعات لترقية الشغل برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل
 - متابعة، مراقبة وتقييم آليات تسيير سوق العمل
- اللجنة الوطنية
اللجنة بين القطاعات
الوزير المكلف بالتشغيل

2-3- ترقية تشغيل الشباب : ويضم

- برنامج دعم التشغيل المأجور : يدور محتوى هذا الإصلاح في إنشاء برنامج مساعدة الإدماج المهني (DAIP) والذي ينقسم إلى :
 - عقد إدماج لذوي الشهادات (CID) والموجه لخريجي التعليم العالي
 - عقد الإدماج المهني (CIP) والموجه للشباب المتعثر في الطور الثانوي وخريجي مراكز التكوين المهني
 - عقد تكوين إدماج (CFI) والموجه لطالبي الشغل بدون تأهيل أو تكوين.
 - برنامج دعم وترقية المقاولاتية : يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع خلق الأنشطة المنتجة عن طريق
 - ✚ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
 - ✚ الصندوق الوطني للتأمين البطالة (CNAC)
- يتمحور هذا الإصلاح في ترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة للاستجابة لطموح الشباب وذلك عن طريق :
- ✓ تكوين المقاولين في تسيير وإدارة مشاريعهم.
 - ✓ تحضير برامج لتكوين الإطارات من اجل مرافقة وتوجيه ومتابعة المقاولين.
 - ✓ المواصلة في تذليل عقبات التمويل بهدف خلق الأنشطة.
 - ✓ المشاريع التي يحتاج إليها الاقتصاد المحلي.¹

¹ Stratégie de promotion de l'emploi et de lutte contre le chômage dossier de presse Mars 2008.

3- بعض عناصر التقييم: نتناول عناصر تقييم هذه الإستراتيجية من ثلاث نقاط أساسية تشكل محور سياسات التشغيل المعتمدة من خلال هذه المرحلة ونبدأ بـ:

- ❖ إصلاح سوق العمل مرتبط بالنفقات العمومية.
- ❖ حلول البطالة علاج اجتماعي.
- ❖ توجه الشغل نحو الشغل الهش
- ❖ سوق العمل في الجزائر سوق مؤقتة.
- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها غير مدروسة (تجارية أغلبها)
- ❖ تبديد الموارد في ظل مناصب الشغل المستحدثة
- ❖ انتشار التشغيل غير الرسمي.

الخاتمة :

من خلال ما سبق يمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية :

- يعتمد التشغيل في كلتا المرحلتين على الخزينة العمومية.
- محرك التشغيل في كلتا المرحلتين هو الاستثمار العمومي مع فتح المجال للقطاع الخاص في المرحلة الثانية.
- ارتفاع تكاليف سياسات التشغيل سواء في المقاربة الاجتماعية أو المقاربة الاقتصادية.
- مازال الاقتصاد الجزائري لا يمكنه الاعتماد على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا من حيث التشغيل ولا من حيث خلق الثروة.

المراجع المعتمدة

1. بلغيث سلطان، دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر. مداخلة ضمن فعاليات الندوة العلمية الأولى المشتركة بين جامعة تبسة (الجزائر) وجامعة قفصة (تونس) حول الادمج المهني لحملة الشهادات الجامعية يومي 10 و11 أكتوبر 2012.

2. خوالد أبو بكر وبرينيس العابد، نحو توثيق علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مداخلة ضمن فعاليات الندوة العلمية الأولى المشتركة بين جامعة تبسة (الجزائر) وجامعة قفصة (تونس) حول الادمج المهني لحملة الشهادات الجامعية يومي 10 و11 أكتوبر 2012.

3. معتوق جمال وشويمات كريم، الفعل المقاولاتي لدى خريجي التعليم العالي، دراسة ميدانية لخريجي التعليم العالي المنشئ للمؤسسات المصغرة في إطار وكالة ANSEJ. مداخلة ضمن فعاليات الندوة العلمية الأولى

المشتركة بين جامعة تبسة (الجزائر) وجامعة قفصة (تونس) حول الادمج المهني لحملة الشهادات الجامعية يومي 10 و11 أكتوبر 2012.

4 . طرطار أحمد وجباري شوقي، التخطيط التعليمي كإستراتيجية لتقليص بطالة خريجي الجامعة الجزائرية. مداخلة ضمن فعاليات الندوة العلمية الأولى المشتركة بين جامعة تبسة (الجزائر) وجامعة قفصة (تونس) حول الادمج المهني لحملة الشهادات الجامعية يومي 10 و11 أكتوبر 2012.

5 . سعودي بلقاسم، إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 2011.

1- Prerant André : l'informel aujourd'hui en Algérie ; forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation revue Economie et management NO 1 année 2002.

2- Bouzina Oufriha FZ: informel de service et informel de compétition; colloque international sur le secteur informel en Algerie.in revue Economie et management NO 1 année 2002

3 - Boufenik F ; Elaid A : l'informel en Algérie; quelle approche Revue économie et management N° 1 année 2002

4 - Said Ighilahriz, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne Bureau d'étude Ecotechnics 2003

5- Philippe ADAIR ; Youghourtha BELLACHE : emploi informel et secteur privé en Algérie : contraintes et gouvernance de la création d'entreprises.

6 - Samir Bellal, changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, revue chercheur N° 6 année 2008 université de KM Ouargla.

7 (Femise. 2005) Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services : impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie

8 - Laboratoire d'Economie et de Sociologie du Travail : MARCHES DU TRAVAIL ET DIFFERENCIATIONS SOCIALES Approches comparatives

9- Marie-Laure MORIN : Le droit du travail face aux nouvelles formes d'organisation des entreprises Revue internationale du Travail, vol. 144 (2005), no1

10 – Samir AITA ; emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et partenariat euro-méditerranéen : étude comparative Maroc, Algérie, Tunisie, Egypte, Jordanie, Palestine, Liban, Syrie : Forum syndical, euromed 2008

11 – www.ilo.org

- Travail décent et économie informelle. Bureau international du travail : Normes internationales de travail ; édition révisée en 2009

12 - Bayet A. (1996), « L'éventail des salaires et ses déterminants », Données sociales, édition Insee.

13- Bouras Zohra, la répartition des revenus en Algérie thèse de doctorat d'Etat FSESG 2001

14 - Femise(2005) , Institut de la Méditerranée : PROFIL PAYS DU FEMISE : ALGÉRIE

15 - Magali JAOUL(2004) Enseignement supérieur et marchés du travail. Analyse économétrique de la théorie de l'engorgement la documentation française 2004 /5 n° 166

16 - Organisation internationale de travail: document politique sur l'emploi des jeunes, adopté par le conseil des membres / assemblée extraordinaire du 2-3 mai 2008 Espagne.

17 - Ferroukhi Djamel, Belmahdi Tarek et Kellou Mehdi : entreprise – marché du travail – formation , colloque national sur les politiques d'emploi en Algérie. université d'Alger 2008.

18 - LOUH Tayeb- Ministre du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale Communication pour le Regroupement régional centre des cadres du secteur de l'emploi Mercredi 09 juin 2010.

19 – Fonds monétaire international : Algérie questions choisies, rapport du FMI 2012

20 - stratégie de promotion de l'emploi et de lutte contre le chômage dossier de presse Mars 2008.

21 – rapport annuel de l'agence nationale de l'emploi 2010.